



اختصاصات ومهام المندوبية السامية للتخطيط

إعداد : رشيد بوردة

مهندس رئيس



المندوبية السامية للتخطيط هي مؤسسة الأبحاث الحكومية في المغرب أنشئت في شتنبر 2003 وعوضت وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط



بموجب المرسوم رقم 2,02,397 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليو 2002) لتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية

تتولى المندوبية بإنجاز المهام التالية :

1. في مجال الإحصاء :

✓ إنجاز البحوث والإحصاءات والدراسات في الميادين الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية؛

✓ إجراء الدراسات اللازمة لمعرفة بنية وتطور السكان وحاجاتهم؛

✓ جمع وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والقيام بتنسيق النظام الوطني للمعلومات الإحصائية؛



✓ تجميع ومركزة كل الإحصائيات الصادرة عن مختلف المصادر ومعالجتها وتنظيمها على شكل بنوك للمعطيات وضمان توزيعها؛

✓ العمل على تنمية النظام الإحصائي الوطني والنهوض به؛

✓ السهر على توحيد المفاهيم وانسجام المناهج الإحصائية داخل النظام الإحصائي الوطني وعلى حسن استعمالها والعمل على التنسيق بين كافة الأعمال الإحصائية المنجزة من طرف مختلف مكونات هذا النظام؛

✓ جمع وتحليل ونشر المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد تنمية الشبكة الوطنية للإعلام التوثيقي.



2. في مجال التخطيط :

✓ إعداد مشاريع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتبع تنفيذها والقيام بتقييم نتائجها، وذلك بتعاون مع الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والهيآت التابعة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛

✓ إعداد الميزانيات الاقتصادية بهدف التقييم السنوي لمنجزات المخطط واستشراف الأفاق وذلك بتعاون وتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية؛

✓ المساهمة في إعداد ميزانية الدولة؛



✓ المساهمة بتعاون وتنسيق مع الهيآت العمومية وشبه العمومية والخاصة، في إعداد ودراسة السياسات والبرامج والمشاريع القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا دراسة تمويلها وتتبع تنفيذها؛

✓ القيام بالدراسات اللازمة لإعداد وتتبع سياسات وبرامج التنمية ذات الطابع الوطني أو الجهوي.



3. في مجال المحاسبة الوطنية والجهوية :

إعداد الحسابات الوطنية؛ ✓

تهيئ الحسابات الجهوية والقطاعية؛ ✓

إعداد المؤشرات الاقتصادية؛ ✓

تحليل النظام الإنتاجي والقيام بدراسات اقتصادية. ✓

4. في مجال الظرفية والمستقبلية :

تتبع الظرفية الاقتصادية؛ ✓

تهيئ الإسقاطات والإطار الماكرو اقتصادي متوسط الأمد؛ ✓



✓ القيام بدراسات الأثر والمحاكاة؛

✓ القيام بالدراسات المستقبلية.

5. في مجال التنمية البشرية :

✓ إنجاز أبحاث ومسوحات ميدانية مكنت من تقييم مؤشرات الإقصاء والفقر والهشاشة وسن خرائط موضوعاتية دقيقة؛

✓ تقييم وتتبع مؤشرات أهداف الألفية للتنمية، بتعاون مع المصالح الوزارية المعنية وبتشاور مع وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المغرب وجمعيات المجتمع المدني وممثلي الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والجامعية.



5. في مجال الشراكة الدولية :

المساهمة في دراسة برامج التعاون الخارجي؛ ✓

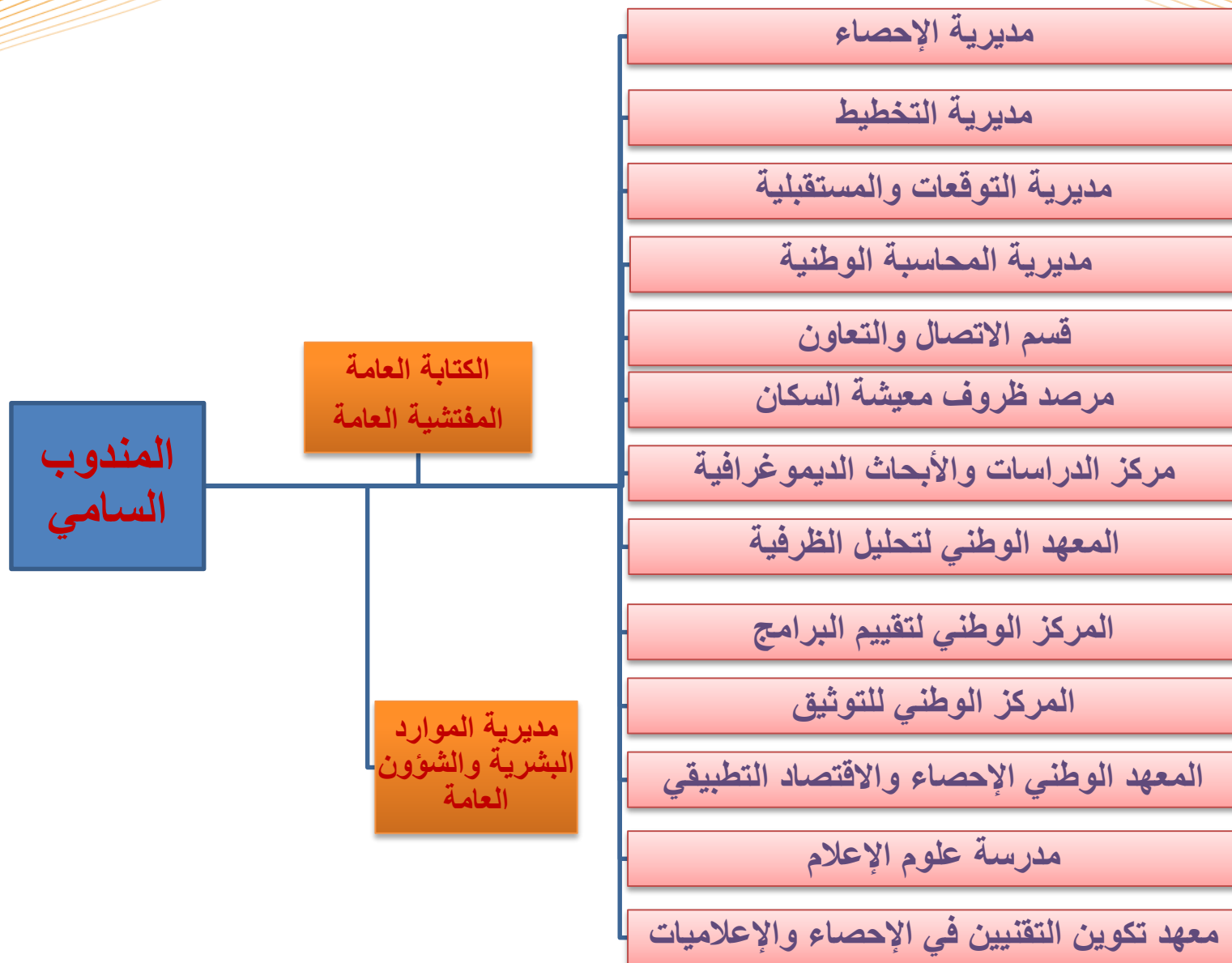
القيام بتنسيق برامج المؤسسات الدولية المرتبطة بقضايا السكان وحاجياتهم، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى الوزارات الأخرى. ✓

في هذا الباب، يجب الإشارة أن المندوبية السامية للتخطيط عززت مجالات التعاون مع عدة مؤسسات دولية : اللجنة الأوربية (EUROSTAT) UNSD, UIESP, INSEE, Paris 21, OIT, FNUAP, UNICEF, UNIFEM..إلخ



6. في مجال التكوين :

السهر على تكوين الأطر والمستخدمين التقنيين في ميادين التخطيط والديموغرافيا والإحصاء والاقتصاد القياسي والمالية والتأمين والإعلاميات وعلوم الإعلام والتوثيق.





هيكلية المديريات الجهوية

المدير الجهوي

مصلحة تدبير
الوسائل

مصلحة الإعلام
والتوثيق

مصلحة
الإحصائيات

مصلحة
التخطيط



تقوم المديرية الجهوية بعدة أنشطة تندرج ضمن اختصاصاتها في الميادين التالية :

إنجاز العمليات المبرمجة سنويا من قبل المصالح المركزية، والتي تسهر المديرية الجهوية على تحقيقها على صعيد الجهوي، منها البحوث الميدانية الدائمة بالإضافة إلى البحوث الدورية والدراسات الإحصائية؛

إنجاز الأشغال ذات الطابع الجهوي والمحلي، كإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية، والمونوغرافيا الجهوية، وإصدار النشرة الإحصائية الجهوية السنوية.

تفتح المديرية الجهوية على محيطها الخارجي، من خلال مشاركتها في المسيرة التنموية المحلية، عبر وضع كفاءاتها رهن إشارة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بالجهة، خصوصا منها السلطات المحلية والمصالح التقنية الخارجية والهيآت المنتخبة والمجتمع المدني؛

تقديم الاستشارات التقنية في مجالات اختصاصاتها، لكل فئات الباحثين وذوي القرار ووضع رصيدها الوثائقي، وكل المعلومات الإحصائية المتوفرة لديها، مساهمة منها في مسلسل التنمية المحلية والجهوية، ومشاركتها في تحفيز البحث من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي المحلي والجهوي.



إن نجاح الإصلاح الجهوي المنشود يقتضي تحسين فعالية النظام الوطني للمعلومات الإحصائية. وبهذا الخصوص، يجب العمل على إحداث نظام جهوي للمعلومات الإحصائية كنظام فرعي للنظام الوطني للمعلومات الإحصائية، وذلك بغية الاستجابة للحاجيات المتعددة التي تتزايد مع تطور ديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا الغرض، يجب ضمان لامركزية مساطر إعداد وإنتاج ومعالجة وتطوير الإحصائيات، بصفقتها معطيات ضرورية لإعداد الاستراتيجيات التنموية المناسبة ورسم أهدافها وتتبعها وتقييمها.



شكراً على انتباهكم